الأمم المتحدة

E/CN.5/2007/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والأربعون

٧-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والأربعين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وهو مقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقا للاختصاصات المبينة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣، التي تنص على أن يقدم مجلس إدارة المعهد، في جملة أمور أخرى، بصورة منتظمة، إلى اللجنة ''تقريرا مرحليا عن أعمال المعهد''.

أنشئ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عام ١٩٦٣ وتحددت ولايته في ''إجراء بحوث بشأن المشاكل والسياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ودراسة

* E/CN.5/2007/1.

131206 131206 06-62582 (A)

الروابط بين الأشكال المتباينة للتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في مراحل النمو الاقتصادي المختلفة''.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، اختتمت عدة مشاريع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، منها مبادرتان رئيسيتان، السياسات الاجتماعية في سياق التنمية؛ وتقرير المعهد المعنون المساواة بين الجنسين: السعي الحثيث نحو تحقيق العدالة في عالم غير متكافئ.

وبدأت مرحلة جديدة من البرنامج البحثي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، الذي يركز العمل في إطاره على السياسات الاجتماعية والحد من الفقر والإنصاف. وتنتظم البحوث في ستة مجالات برنامجية هي: السياسات الاجتماعية والتنمية؛ والديمقراطية والحكم الرشيد والرفاه؛ والأسواق والأعمال التجارية ووضع القواعد التنظيمية؛ والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية؛ والهويات والصراعات والتماسك؛ والبعد الجنساني والتنمية.

وأصدر معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ٩٩ منشورا في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وأعيد تطوير موقع المعهد على الإنترنت ودلت الاتجاهات الإيجابية نحو تزايد عدد الزوار وعدد الوثائق المتاح الاطلاع عليها بنصها الكامل على أهمية وسيلة النشر هذه.

واستمد المعهد تمويله الأساسي من التبرعات المقدمة من ست حكومات في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وتلقى المعهد أيضا تبرعات مخصصة لمشاريع بعينها من الجماعة الأوروبية ومن حكومات ووكالات ومؤسسات دولية.

ومما يجدر ذكره على المستوى المؤسسي في عام ٢٠٠٦ التقييمُ المتعمق لأهمية العمل الذي اضطلع به المعهد في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ وجودته وتأثيره وفعاليته من حيث التكلفة، وقد أجري هذا التقييم بطلب من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٤
ثانيا – تقييم أعمال المعهد خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥	٧-٩	٥
ثالثا – برنامج البحوث	١٠-٥٦	٦
ألف – برنامج البحوث للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩	١٠-١٢	٦
باء – السياسات الاجتماعية والتنمية	١٣-٢٥	٦
جيم – الديمقراطية والحكم والرفاه	٢٦-٢٩	١٠
دال – الأسواق والأعمال التجارية والتنظيم	٣٠-٣٥	١١
هاء – المجتمع المدني والحركات الاجتماعية	٣٦-٤٢	١٣
واو – الهويات والصراع والتماسك	٤٣-٤٩	١٥
زاي – نوعا الجنس والتنمية	٥٠-٥٦	١٦
رابعا – الأعمال الاستشارية	٥٧	١٩
خامسا – التوعية: المطبوعات والنشر	٥٨-٦٣	١٩
سادسا – مساعدو شؤون البحوث والمتدربون	٦٤	٢١
سابعا – الحالة المالية	٦٥-٦٦	٢١

أولا – مقدمة

١ – معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية معهد مستقل يعنى بالبحوث في إطار الأمم المتحدة. وقد أُنشئ المعهد في عام ١٩٦٣ وتحددت ولايته في ''إجراء بحوث بشأن المشاكل والسياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ودراسة الروابط بين الأشكال المتباينة للتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في مراحل النمو الاقتصادي المختلفة'' (انظر ST/SGB/126، ١ آب/أغسطس ١٩٦٣).

٢ – وتسترشد أعمال المعهد على مدى ٤٣ سنة التي مضت منذ إنشائه، بفهم واسع للتنمية الاجتماعية مفاده أنها تنمية تستهدف تعزيز الرفاه المادي للأشخاص والتماسك الاجتماعي والمشاركة والعدالة الاجتماعية. ويجري المعهد البحوث التطبيقية ويضع نتائج أعماله في متناول مقرري السياسات والدوائر الإنمائية الدولية. وشارك المعهد بنشاط في مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية الأخرى، كما قام برعاية مناسبات بهدف تشجيع الحوار بين مقرري السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك الجهات المانحة والدارسون ومنظمات المجتمع المدني.

٣ – ويشجع المعهد اتباع نهج متعدد التخصصات في تناول بحوث التنمية الاجتماعية ويركز تركيزا خاصا على الآثار الاجتماعية للسياسات الإنمائية والعوامل والسياقات المتعددة التي تحدد ملامح عمليات صنع القرار. ويقوم المعهد بذلك من خلال المشاريع التي يضطلع بها في إطار برنامجه البحثي؛ وعن طريق تنظيم المناسبات؛ واتباع استراتيجية للتوعية تشمل تعميم نتائج البحوث عن طريق طائفة متنوعة من المنشورات تستهدف فئات مختلفة من الجمهور وموقع المعهد على شبكة الإنترنت.

٤ – ويضطلع بالبحوث بالتعاون مع شبكات تشمل الباحثين في الجامعات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبحوث في أرجاء شتى من العالم. وغالبية هؤلاء الباحثين ينتمون إلى البلدان النامية و/أو يتخذونها مقرا لهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ما يزيد على ٢٠٠ باحث في برامج المعهد أو ساهموا في منشوراته.

٥ – وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استخدم ما مجموعه ١٨ من الموظفين الدائمين في جنيف: منهم ١١ موظفا من الفئة الفنية فما فوقها، بمن فيهم المدير ونائب المدير، و ٧ من موظفي الدعم. ويشارك دارسون من الشباب أيضا في برنامج عمل المعهد بصفتهم مساعدين في مجال البحوث ومتدربين داخليين، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم في أعمال المعهد بهذه الطريقة ما يزيد على ٣٠ شخصا من ٢٠ بلدا.

٦ - وفي عام ٢٠٠٥، بدأ المعهد مرحلة جديدة من برنامجه البحثي (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وقد اختُتمت البحوث المنجزة في إطار المشاريع خلال المرحلة السابقة وبلغت المشاريع الجديدة مراحل مختلفة من التصميم والتنفيذ. ويرد في الفرع ثالثا أدناه مزيد من المعلومات عن الأنشطة البحثية. كما ترد في الحواشي في نهاية هذا التقرير قائمة بالمنشورات التي أصدرها المعهد بمفرده أو بالاقتران مع ناشرين تجاريين وأكاديميين خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

ثانيا - تقييم أعمال المعهد خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥

٧ - لا يتلقى المعهد تمويلا من الميزانية العادية للأمم المتحدة ويعتمد كليا على التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء والمؤسسات البحثية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى، التي تجري تقييمات بصورة دورية. وجرى هذا التقييم بناء على طلب الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقام فريق تقييم بإجراء تقييم لمدى أهمية أعمال المعهد وجودتها وآثارها وفعاليتها من حيث التكلفة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

٨ - وتبين من التقييم أن بحوث المعهد تتسم بتماسك مواضيعها وتشجع الأخذ بمنظور مقارَن مهم متداخل التخصصات وشامل لعدة بلدان. وتبين أن البحوث تتسم أحيانا بطابع الابتكار، وأنها أعدت لتناول قضايا حساسة، وأنها مهمة في تحفيز النقاش وحشد الدارسين من البلدان النامية. ووفقا لنتائج التقييم، عمِل المعهد على تشجيع الأخذ بمنظور بديل وتصور مختلف للتنمية، وقدم إسهامات مهمة في عمليات مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وعلى المستوى المؤسسي، تبين وجود آليات مناسبة لمراقبة الجودة، ولوحظت فعالية المعهد من حيث التكاليف، كما اتضح أن استقلالية المعهد ذاتُ أهمية قيمة وتجدر حمايتها. وفضلا عن ذلك، خلص التقييم إلى أنه ينبغي إرساء مالية المعهد على أسس أكثر ضمانا واستقرارا وأنه تنبغي زيادة التمويل العام.

٩ - وفي حين يثني التقييم على العدد والنطاق الهائل لمنشورات المعهد، فإنه يوصي بقوة بأن يكرس المعهد قدرا أكبر من الاهتمام والجهد لوضع استراتيجية للنشر تؤدي إلى إبراز دوره و تأثيره في أوساط معينة من المتلقين. ويعترف المعهد بأهمية اتخاذ خطوات لتحسين الأداء في هذا المجال، وقد أجرى استعراضا لأنشطته المتعلقة بالنشر. ويجري وضع استراتيجية منقحة لتعزيز آليات عمل المعهد ومضاعفة الجهود لتعزيز دوره وتأثير نتائج البحوث لدى فئات أساسية من المتلقين.

ثالثا – برنامج البحوث

ألف – برنامج البحوث للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩

١٠ – يعيد المعهد النظر في برنامج بحوثه بصورة دورية لكفالة أن تواكب المشاريع الاتجاهات والشواغل الإنمائية المعاصرة، وتشكل جزءا من استراتيجية بحث متسقة، وتولي الاهتمام للمسائل التي لا تعالجها الشبكات البحثية الأخرى المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة معالجة مناسبة أو كافية. ويجب أن يقوم المعهد بتعبئة تمويله الخاص لتنفيذ مشاريعه البحثية. ولا يتلقى المعهد تمويلا من الميزانية العامة للأمم المتحدة، بل يمول حصرا من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء والمؤسسات البحثية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

١١ – ويركز برنامج البحوث للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على السياسات الاجتماعية والحد من الفقر والإنصاف[1]، وذلك ضمن النطاق الواسع لاختصاص المعهد المتمثل في إجراء البحوث المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. ويدرس المعهد حاليا العلاقات القائمة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنمية والطرق التي تؤثر بها جهود تحسين المؤسسات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية ليس فقط على رفاه الإنسان، بل أيضا على التنمية الاقتصادية والديمقراطية.

١٢ – وتنتظم البحوث في إطار برنامج البحوث للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩ في ستة مجالات برنامجية، وهي: السياسات الاجتماعية والتنمية؛ والديمقراطية والحكم والرفاه؛ والأسواق والأعمال التجارية ووضع القواعد التنظيمية؛ والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية؛ والهويات والصراعات والتماسك؛ والبعد الجنساني والتنمية.

باء – السياسات الاجتماعية والتنمية

١٣ – يعرف المعهد السياسات الاجتماعية بأنها سياسات ومؤسسات عامة تهدف إلى حماية المواطنين من الطوارئ الاجتماعية والفقر ثم تمكينهم في نهاية المطاف من الكفاح لبلوغ أهدافهم الخاصة في الحياة. وتستكشف المشاريع البحثية المنجزة في إطار هذا البرنامج سبل تحويل السياسات الاجتماعية إلى أداة قوية لتحقيق التقدم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق أهدافها الجوهرية كالحماية الاجتماعية والعدالة.

١٤ – وهناك أربعة مشاريع في مرحلتها النهائية وثلاثة مشاريع جديدة بدأ تنفيذها في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

السياسات الاجتماعية في سياق التنمية

١٥ - شارك في هذا المشروع، المنجز في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، ما يناهز ١٤٠ باحثا ومكن من استكشاف شبكة من الروابط بين الدولة والمجتمع، تتسم بطابع إنمائي وديمقراطي وشامل اجتماعيا. وثمة تسعة مشاريع فرعية مقسمة إلى شقين بحثيين: المشاريع الإقليمية والمشاريع المواضيعية. وبحلول عام ٢٠٠٥، أنجزت جميع المشاريع البحثية في المشاريع الفرعية الإقليمية (شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلدان الشمال الأوروبي، وأفريقيا جنوب الصحراء)، والمشاريع الفرعية المواضيعية (الاقتصاد الكلي لصالح الفقراء، والأبعاد الجنسانية، وإرساء الديمقراطية، وتقديم الرعاية الصحية على أساس تجاري، وخصخصة إمدادات المياه). وخلال عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ركز العمل على تنقيح المسودات وعلى أنشطة الإصدار والنشر. وصدر اثنا عشر منشورا في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦[٢].

١٦ - وتمخضت هذه البحوث عن عدد من النظرات الثاقبة عن السياسات والترتيبات المؤسسية المفضية إلى تحقيق الرفاه والمساواة. فعلى سبيل المثال، تتسم النظرة السائدة القائلة بأن السياسات الاجتماعية، في البلدان النامية ينبغي أن تركز على حماية الفئات المستضعفة والحد من الفقر بأنها نظرة ضيقة للغاية. فالسياسات الاجتماعية باعتبارها أداة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن التماسك الوطني، ينبغي أن تهتم أيضا بإعادة التوزيع والإنتاج والنسخ. والنزعة المعاصرة التي تفضل ''توجيه'' السياسات الاجتماعية في البلدان النامية تنطوي على إشكال، نظرا لأن القدرة الإدارية محدودة في الغالب ولأن إنشاء مؤسسات لاستهداف فئات معينة قد يقوض المؤسسات المصممة لتقديم الخدمات للجميع. وليست سياسات سوق العمل مجرد أدوات لتخصيص موارد العمل بكفاءة وبصورة ثابتة؛ بل تشكل مجالا مهما لمعالجة مسائل الفقر وإعمال الحقوق المدنية والاجتماعية الأساسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن أن تؤدي السياسات التعليمية والصحية أو إصلاح الأراضي، على سبيل المثال، دورا واقيا وتساهم أيضا في تحقيق الإنصاف والتنمية. ومما له أهمية حاسمة تلبية الحاجة إلى الاتساق بين السياسات واستثمار أوجه التآزر بين مختلف مجالات الاقتصاد. غير أن هذه العلاقات التآزرية لا تنشأ بصورة تلقائية. بل تتطلب تصميما واعيا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية معا.

١٧ - وقد استقطبت هذه البحوث اهتماما وسع النطاق. فعلى سبيل المثال، أثْرت نتائج هذه البحوث أعمال مؤتمر المنظمات الإقليمية ومقرري السياسات الذي نظمته اليونيسيف في نيبال في أيار/مايو ٢٠٠٦ وتناول سبل تعزيز السياسات الاجتماعية لتنفيذ الأهداف

الإنمائية للألفية ومساهمة هذه السياسات في تحقيق التنمية المتكافئة. واحتل عمل المعهد مكانة بارزة أيضا في المنتدى الدولي المعني بالصلات بين السياسات والعلوم الاجتماعية الذي نظمته اليونسكو وحكومتا الأرجنتين وأوروغواي في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وشارك فيه وزراء التنمية الاجتماعية من ١٣ بلدا.

السياسة والاقتصاد السياسي المتعلقان بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٨ - تناول هذا المشروع البحثي الذي انتهى في عام ٢٠٠٥، جوانب من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كثيرا ما يُغفل عنها، وهي التي تتصل بالعوامل الاقتصادية السياسية. ويتسم التاريخ بأهمية حاسمة لفهم الطريقة التي عملت بها عقود من مبادرات الصحة العامة على تشكيل القدرات والمعارف للتصدي لوباء الإيدز. كما أن للعوامل والديناميات السياسية المتصلة بالأوضاع الهيكلية والمصلحة الذاتية أهميتها في تحديد توقيت وشكل الاستجابات على الصعد المحلية والوطنية والعالمية. ويلزم أن يولي النشطاء قدرا أكبر من الاهتمام لوضع الاستراتيجيات الطويلة الأجل لممارسة الضغط والتأثير على مقرري السياسات، ولاكتشاف سبل النهوض بالمصالح السياسية عن طريق استراتجيات الرعاية والوقاية. وينبغي أن يكون مقررو السياسات على وعي بالعلاقات القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتغير الأوضاع الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في التنمية والفقر. غير أن معظم الحكومات لا يزال يتعين عليها إعادة صياغة الخطط والبرامج الإنمائية لمراعاة التغييرات في القوة العاملة الماهرة والتوظيف وفي الأوضاع الاقتصادية. ونشرت أربع دراسات من الدراسات المطلوب إنجازها بوصفها ورقات برنامجية[٣].

الاستجابات المجتمعية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٩ - وكان هدف هذا المشروع توفير معلومات يسترشد بها في وضع السياسات والبرامج، ولا سيما داخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، بشأن تقديم الدعم المنصف والفعال للجهود المبذولة على مستوى المجتمعات المحلية من أجل الوقاية من مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية وتخفيف آثار مرض الإيدز. وأنجزت الورقات المطلوبة في عام ٢٠٠٤ وبعد تلقي تمويل جديد، طُلب إجراء ثلاث دراسات إضافية عن الكونغو وتايلند وهايتي. وتم إنجاز جميع البحوث في عام ٢٠٠٦. وعقدت حلقة دراسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، دعي لحضورها مشاركون من وكالات الأمم المتحدة والبلدان التي أنجزت فيها هذه البحوث ومؤسسات أكاديمية وبحثية والمجتمع المدني. وقبلت مجموعة الدراسات للنشر في ملحق لمجلة *AIDS Care* (مرتقب في عام ٢٠٠٧).

الاستغلال التجاري للماء وإخضاعه للخصخصة وتوفيره للجميع

٢٠ - استكشف هذا المشروع الذي تم إنجازه في عام ٢٠٠٥ تجارب مختلفة في مجال توفير خدمات المياه مع التركيز بوجه خاص على تلك التجارب التي انطوت على مشاركة نشطة من القطاع الخاص. وكان هدف المشروع هو توضيح طابع التوفيق بين ''الكفاءة والإنصاف'' الذي يؤثر فيما يبدو في توفير الخدمات المتصلة بالمياه في البلدان النامية؛ ثم تحديد القيود المؤسسية التي تعرقل توفير الماء للجميع. ونشرت دراستان طلب إنجازهما في إطار هذا المشروع باعتبارهما ورقات برنامجية[٤]، ويرتقب صدور الدراسة المتعلقة بالأرجنتين قريبا. ويجري إعداد مجلد محرر. ومتابعة لهذا المشروع، أُنجز مشروع جديد معنون ''السياسات الاجتماعية ووضع القواعد التنظيمية ومشاركة القطاع الخاص في إمدادات المياه'' (في إطار المجال البرنامجي ''الأسواق والأعمال التجارية ووضع القواعد التنظيمية''.

الحد من الفقر ونظم السياسات

٢١ - سيساهم هذا المشروع الرئيسي (٢٠٠٥-٢٠٠٩) في المناقشات والسياسات المتعلقة بالحد من الفقر، من خلال فحص دور السياسات الاجتماعية، والعلاقات بين أنواع شتى من نظم السياسات والمؤسسات. ويهدف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، من خلال هذه البحوث، إلى المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لضرورة تساوق السياسات الاجتماعية، وتحديد الطرائق التي قد تتمكن من خلالها السياسات والمؤسسات من العمل بشكل أكثر تآزرا من أجل تعزيز التنمية المتسمة بالشمول والإنصاف. وفي عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أعدت وثائق أساسية لكي يتسنى اختيار ثمانية بلدان/اقتصادات لإجراء مزيد من الدراسات، وتم الفراغ من تحديد اختصاصات الباحثين، كما تم تحديد المنسقين لدراسات الحالة، بالإضافة إلى الدارسين العاملين في مجال نظم السياسات والحد من الفقر، الذين سيدعون إلى حضور حلقة العمل الأولى للمشروع في أوائل عام ٢٠٠٧. وتم أيضا تحديد البلدان التي ستكون موضوعا لورقات الاستعراض العام.

٢٢ - وستدمج نتائج هذه البحوث في تقرير عن الفقر سيقوم المعهد بنشره في عام ٢٠٠٩. وتم إعداد مشروع مخطط التقرير وتنقيحه، كما تم تحديد هيكل التقرير والملامح العامة للفصول.

الرقم القياسي للسياسات الاجتماعية

٢٣ - تم القيام بالعمل التمهيدي المتعلق بوضع رقم قياسي للسياسات الاجتماعية. وهذا الرقم القياسي، الذي يمكن استخدامه من طرف الخبراء وصناع السياسات والجمهور بصفة

عامة، هو رقم قياسي يتيح مدخلات لقياس أولويات كل بلد على حدة فيما يخص السياسات الاجتماعية. وتم جمع البيانات عن أوجه الإنفاق الاجتماعي (التعليم، والصحة، والإسكان، ومرافق الصرف الصحي، والضمان الاجتماعي) والضرائب لما يربو على ١٣٠ بلدا. وسيتضمن هذا الرقم القياسي أيضا مؤشرات متعلقة بالضمان الاجتماعي والكفاءة المؤسسية. وتم إعداد ورقة مسائل ستتيح أساسا للمناقشة في حلقة العمل التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

تمويل السياسات الاجتماعية

٢٤ - بدئ في هذا المشروع في عام ٢٠٠٦. وسيتم من خلال البحث فحص الخيارات المالية أمام البلدان النامية التي تهدف إلى تنفيذ سياسات اجتماعية تتيح لها المضي قدما تجاه إقامة مجتمعات تتسم بالإنتاجية الاقتصادية ورسوخ الديمقراطية والشمول الاجتماعي؛ وفحص دور الأطراف الفاعلة الخارجية، ونماذج وأيديولوجيات السياسات؛ والكيفية التي يمكن بها معالجة أوجه عدم المساواة العمودية والأفقية من خلال هياكل الإيرادات والنفقات؛ والتحديات المعينة التي تقف أمام تمويل السياسات الاجتماعية في الدول التي تشهد أزمات والمجتمعات التي تعيش مرحلة (ما بعد الصراع). وستتناول أيضا مشاريع فرعية المسائل المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي وصناديق المعاشات التقاعدية، وريوع الموارد المعدنية، والتحويلات النقدية.

٢٥ - وتم إعداد ورقة معلومات أساسية تحدد الإطار العام لأنشطة البحوث، وببليوغرافيا مشروحة، كما تم تحديد المتعاونين في مجال البحث ومعدي الورقات.

جيم - الديمقراطية والحكم والرفاه

٢٦ - شهدت الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تحولا نحو هذا النوع الجديد من البرامج عن الديمقراطية والحكم والرفاه، التي يسعى البحث في إطارها إلى فهم العوائق التي تقف في وجه الديمقراطيات الجديدة في مجال تحسين سبل عيش مواطنيها والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

٢٧ - وهناك مشروع واحد من الفترة السابقة المشمولة بالتقرير هو الآن في مراحله النهائية، كما أن هناك مشروعين جديدين قيد الإعداد.

البنية الإثنية وأوجه عدم المساواة وإدارة القطاع العام

٢٨ - تم من خلال هذا البحث، الذي أجري في الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤، فحص الكيفية التي تؤثر بها الانقسامات وأوجه عدم المساواة الإثنية على تشكيل وإدارة القطاعات العامة في ١٥ نظم ديمقراطية متعددة الإثنيات. وجمع الباحثون بيانات عن

الخدمات المدنية، ومجلس الوزراء، والبرلمان، والنظام الحزبي، وفحصوا القواعد التي تحدد معايير الاختيار لهذه المؤسسات، وحللوا ما إذا كان توزيع الوظائف يتسم بالتوازن الإثني، أو أنه مشوب بالفروق، كما درسوا أفضليات الناخبين في ما يخص تشكيل هذه المؤسسات. وركز العمل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على تجهيز مخطوطات دراسات الحالة للنشر. وتم نشر ثلاثة كتب، وثلاث ورقات برنامجية، وعدد من مجلة ''أخبار المؤتمر''[٥]. وموضوع الكتاب القادم في هذه المجموعة التي تتكون من ١١ مجلدا، يجري نشرها بالاشتراك مع دار نشر ماكميلان بلغراف، هو عن ترينيداد وتوباغو. ونشرت مقالة بعنوان ''أوجه عدم المساواة الإثنية في القطاع العام: تحليل مقارن'' في مجلة التنمية والتغيير في آذار/مارس ٢٠٠٦.

مجالات بحث جديدة

٢٩ - تم في عام ٢٠٠٦ القيام بالعمل الأساسي فيما يخص إعداد مشاريع جديدة عن المجموعات المنظمة وتطوير الرعاية الاجتماعية وسياسات الحد من الفقر. وستقدم هذه المشاريع مدخلات لتقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٩ عن الفقر. ويفحص المشروع الأول دور العوامل غير المتعلقة بالإيرادات فيما يخص التنظيم الاجتماعي وحشد الجهود الاجتماعية، والعلاقات بين المجموعات صاحبة المصلحة، وتوجهات الأحزاب داخل الحكومة نحو الرعاية الاجتماعية في الديمقراطيات الجديدة في البلدان المتوسطة الدخل. ويفحص المشروع الثاني أنواع الحوافز والترتيبات السياسية التي تشجع الديمقراطيات في البلدان المنخفضة الدخل على تبني سياسات تعمل لصالح الفقراء، مع التركيز بوجه خاص على الموارد، وتذبذب مستويات النفقات العامة وتكوينها؛ والشروط المتعلقة بالحكم التي توضع على التمويل الخارجي للاستراتيجيات المناهضة للفقر؛ ونتائج السياسات.

دال - الأسواق والأعمال التجارية والتنظيم

٣٠ - يفحص هذا البرنامج الجديد، الذي وضع خلال عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: خصخصة الخدمات العامة وفتحها أمام النشاط التجاري؛ وتنظيم الأعمال التجارية والسياسات الإنمائية؛ والأعمال التجارية والحد من الفقر. وتم الفراغ من دراسات الحالة التي أجريت في إطار العمل السابق عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمسؤولية البيئية في البلدان النامية.

السياسة الاجتماعية، والتنظيم، ومشاركة القطاع الخاص في مجال الإمدادات بالمياه

٣١ - استخدم هذا المشروع، الذي نفذ في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، نماذج إحصائية ونماذج قياسات اقتصادية لبحث تأثير مشاركة القطاع الخاص في مجال إتاحة المياه وخدمات مرافق الصرف الصحي، وتوفيرها بأسعار في متناول الجمهور، لا سيما بالنسبة للفقراء. وتم القيام بسبع دراسات حالة (البرازيل؛ وبوركينا فاسو؛ وكولومبيا؛ وإنكلترا؛ واسكتلندا وويلز؛ وفرنسا؛ وهنغاريا؛ وماليزيا). ولم تُظهر نتائج البحوث أي فوارق ملحوظة بين القطاعين العام والخاص في مجال توفير الحصول على هذه الخدمات، وقدرة الجمهور على تكبد تكلفتها، وتشير النتائج إلى الدور الحاسم للسياسات الاجتماعية في ضمان تأمين حصول أكثر الفئات ضعفا على إمدادات المياه المأمونة، بأسعار في متناولها. ويصدق هذا بوجه خاص على البلدان النامية، حيث يكون وضع النظم إما أمرا صعبا أو ليس ذا فعالية. وعقدت حلقة عمل عن المنهجيات في جنيف، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ونوقشت نتائج البحوث في اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويجري إعداد مجلد محرر، سيُنشر بالاشتراك مع دار نشر بلغريف مكميلان، في عام ٢٠٠٧.

المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات في البلدان النامية

٣٢ - أجرى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥ بحوثا عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وعن تنظيم الأسواق والأعمال التجارية. وأمكن من خلال هذا العمل توثيق المساهمات المقدمة من خلال المبادرات الطوعية، والمؤسسات غير الحكومية و/أو مؤسسات أصحاب المصلحة المتعددين، وشراكات القطاع العام والخاص. بيد أن هذه البحوث حذرت من أن خطط العمل المهيمنة في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئة للشركات، تتجاهل غالبا المسائل الإنمائية والتنظيمية الرئيسية. ومن الضروري تعزيز مشاركة الجهات المختلفة الممثلة لمصالح البلدان النامية في العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار المتعلقة بالمبادرات ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، كما ينبغي دمج شراكات القطاع العام والخاص بشكل أفضل في استراتيجيات البلدان النامية وأُطر السياسات العامة، وثمة نطاق كبير لمزيد من التكامل بين النهج الطوعية والقانونية، أو الجديدة والتقليدية، والنهج التنظيمية والمؤسسات.

٣٣ - وتم نشر ثلاث ورقات برنامجية[٦]، والفراغ من التقرير القطري عن جنوب أفريقيا، وقد تم قبولها للنشر من طرف مطبعة جامعة كوازولو ناتال (ستنشر قريبا (٢٠٠٧)). وتم توزيع نتائج البحوث من خلال عدة أنشطة، بما في ذلك عقد حلقات عمل ومؤتمرات

نظمتها المفوضية الأوروبية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وعملية هلسنكي، ومنتدى التعلم التابع لمبادرة الاتفاق العالمي، بالإضافة إلى نشرها في ثلاث مجلات.

الأعمال التجارية المنظمة والسياسات الإنمائية

٣٤ - تم في عام ٢٠٠٦ القيام بالعمل التحضيري فيما يخص وضع مشروع جديد يتم من خلاله فحص دور رابطات الأعمال التجارية، وغيرها من جهات الأعمال التجارية المنظمة ذات المصلحة، في تشكيل سياسات الحكومات ووضع نماذج إنمائية. وسيتناول البحث مسألتين رئيسيتين: تتمثل أولاهما في إجراء بحوث، في سياق المجالات التي تدعو فيها أوساط المجتمع الإنمائي الدولي القطاع الخاص إلى دعم إنشاء مؤسسات تعمل من أجل النمو لصالح الفقراء، وتتمتع بالمسؤولية الاجتماعية، عن ماهية الدور الذي يمكن لرابطات الأعمال التجارية أن تقوم به في هذه العملية. وتتمثل المسألة الثانية في الظروف التي قد تتمكن في ظلها المواثيق الاجتماعية بين أجهزة الدولة والأعمال التجارية، والأطراف الفاعلة الأخرى غير الحكومية، ذات التوجه نحو التنمية الشاملة، من الظهور مجددا أو التي يمكن في ظلها تعزيز هذه المواثيق، ودور منظمات الأعمال التجارية في هذه العمليات.

الأعمال التجارية والحد من الفقر

٣٥ - بُذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل إشراك القطاع الخاص بصفة عامة، والشركات عبر الوطنية بصفة خاصة، في صلب جدول أعمال الحد من الفقر للأوساط الإنمائية الدولية. ويدرس هذا المشروع، الذي بُدئ فيه في عام ٢٠٠٦، المساهمات الفعلية أو المحتملة للشركات، من خلال شراكات القطاعين العام والخاص، والأسعار التفاضلية، والأعمال الخيرية الموجهة نحو الحد من الفقر، والممارسات التجارية النزيهة والعادلة، ومساهمة الشركات في الرعاية الاجتماعية، ومشاريع المجتمعات المحلية، والتمويلات الصغرى، والروابط في مراحل ما قبل التنفيذ وما بعده مع المؤسسات الصغرى والقطاع غير الرسمي. وعُقدت حلقة عمل عن شراكات القطاع العام والخاص للتنمية المستدامة، شاركت في استضافتها كلية التجارة بكوبنهاغن، في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وتم نشر الورقات البرنامجية الثلاث الأولى[٧].

هاء - المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

٣٦ - يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، في إطار هذا البرنامج، باستكشاف أوجه التعقيد والإمكانيات المتعلقة بالتغيير الكامنة في الحركات العالمية المتعلقة بالأنماط المعاصرة للتنمية والعولمة. وسيتم في إطار خطة أعمال البحوث للفترة من عام

٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، إجراء بحوث عن أنشطة المجتمع المدني المناهضة لأوجه عدم المساواة الاجتماعية – الاقتصادية، والحرمان؛ وتطور حركات الاحتجاج العالمية والمشاركين، والحركات؛ وأوجه التفاعل بين عمليات صنع السياسات وحركات الناشطين الاجتماعيين؛ وأوجه التوتر والإمكانيات الكامنة في التحالفات ذات النطاق الواسع، والإصلاح المؤسسي.

٣٧ – وكان هناك مشروعان يتم القيام بهما في إطار هذا البرنامج في عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، وبُدئ في البحث في مجال جديد واحد.

مؤتمرات القمة العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة ومشاركة المجتمع المدني

٣٨ – تزايدت مشاركة المجتمع المدني في المؤسسات الإنمائية الرئيسية بشكل كبير في السنوات القريبة الماضية، واتضح ذلك على وجه الخصوص فيما يخص مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن المسائل الإنمائية العالمية، منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. ويركز هذا المشروع، الذي شُرع فيه في عام ٢٠٠٣، على الحد الذي تمثّل به هذه الأنشطة آليات ذات مغزى وقدرتها على إيجاد المساحة السياسية المناسبة لزيادة فعالية جهود المجتمع المدني، وجهود الدعوة.

٣٩ – وأنهت أفرقة البحث، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تحليل البيانات ونتائج الدراسات الاستقصائية، وغيرها من المصادر الوثائقية. وتم الفراغ من دراسات الحالة المتعلقة بالبرازيل والصين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والسنغال، ووصلت الدراسة المتعلقة بشيلي مراحلها النهائية. وتم الفراغ أيضا من ورقة عن المجتمع المدني ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على الأغذية والزراعة، وكان هناك قيد الإعداد مجلّد تجميعي لأنشطة المشروع. وعُقدت ندوة دولية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لمناقشة نتائج البحوث.

٤٠ – وأُدرجت المفاهيم التي تم التوصل إليها من خلال هذا المشروع، والأنشطة الأخرى عن المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، في عدد خاص من المجلة عن الاستقلال المالي في مجال العمل الاجتماعي، صدر في عام ٢٠٠٦[٨]. وتم نشر ورقتين برنامجيتين كما كان من المنتظر صدور ملخص للبحوث والسياسات[٩].

حركات المجتمع المدني العالمية: ديناميات الحملات الدولية والتنفيذ الوطني

٤١ – بُدئ في هذا المشروع في عام ٢٠٠٤، وتم من خلاله البحث في مستوى الأداء الفعلي لحركات المجتمع المدني العالمية في السياقات الوطنية والمحلية. وتم تقييم الحركات المتعلقة بتخفيف أعباء الديون، وقواعد التجارة الدولية، وفرض الضرائب على الصعيد العالمي،

ومكافحة الفساد، والتجارة العادلة/والاقتصاد التضامني. وشملت الأنشطة الرئيسية إعداد مجموعة من الورقات الأساسية والمواضيعية، ودراسات حالة في خمسة بلدان. ونُشرت ثماني ورقات برنامجية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ استنادا إلى ورقات أساسية ومواضيعية[١٠]. ودراسات الحالة المتعلقة بالأرجنتين وبوليفيا والفلبين والسنغال وتركيا هي على وشك الإنجاز، ويخطط لعقد اجتماع لنشر المعلومات يُشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددون، في موعد يتزامن مع عقد المنتدى الاجتماعي العالمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

الاستجابات الاجتماعية لأوجه عدم المساواة والتغيرات المتعلقة بالسياسات

٤٢ - تم إعداد هذا المشروع البحثي في عام ٢٠٠٦، ويجري تنفيذه باعتباره جزءا من شبكة بحثية تشمل سبع جامعات أوروبية، بالاشتراك مع البرنامج المعني بالأسواق والأعمال التجارية والتنظيم. ويفحص المشروع طبيعة حركات الاحتجاج الاجتماعي، وجهود الناشطين الاجتماعيين، والتغييرات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بعدد من مجالات سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاح المؤسسي. ومن بين هذه المجالات المعونة الإنمائية وتخفيف أعباء الديون، والسياسات التجارية، وسياسات الدعم، والخصخصة، وقضايا سوء الممارسات من جانب الشركات، ومساءلة الشركات. ولما كان هذا المشروع جزءا من برنامج بحثي أوروبي شامل، فإن محور التركيز الأولي ينصب على الرابطة بين جهود الناشطين الاجتماعيين والسياسات في المملكة المتحدة وفرنسا. وعُقد اجتماعان يتعلقان بالمنهجية والتنفيذ في روما واسطنبول، في عام ٢٠٠٦.

واو - الهويات والصراع والتماسك

٤٣ - تؤثر الهويات على أنماط الاستبعاد والتضامن، وتقدم أساسا للتماسك الاجتماعي والصراع على حد سواء. ويهدف هذا البرنامج إلى تقييم الطريقة التي تتغير بها الهويات بفعل عمليات التنمية والتغير الاجتماعي وكذلك السياسات العامة. ويركز البرنامج على مفاهيم الاختلاف والمواطنة والتكيف للتشديد على تشابك الهويات العرقية والوطنية، وللكشف عن كيفية تطور معينات الهوية بمرور الزمن وإعادة تشكيلها بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية.

٤٤ - وكان يجري إعداد أربعة مشاريع جديدة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

الهوية والسلطة وحقوق الشعوب الأصلية

٤٥ - يبحث هذا المشروع في الهيكل والطبيعة المتشابكة للدول والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية، ويحلل كيف تؤثر هذه الصلات على الهوية وحقوق ومعيشة

المجتمعات المحلية الأصلية. وأعد مقترح لمشروع نال القبول لتمويله، وبدأ العمل فيه بانعقاد حلقة عمل بشأن المنهجية في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

الدين والهوية وقطاع الأعمال

٤٦ - سوف يبحث هذا المشروع في أثر الجماعات الدينية على المجتمعات متعددة الأعراق، بالتشديد على ما إذا كانت أنشطة الهداية إلى معتقد جديد والتي تمارسها هذه المجتمعات تؤدي حتما إلى التشتت الاجتماعي وإلى الاستقطاب، أو ما إذا كانت هذه الأنشطة قوة للتغير الإيجابي أو التقدمي في المجتمع. وأعد مقترح لمشروع وقدم إلى الجهات المانحة من أجل تمويله.

العمل التصحيحي والهوية والصراع

٤٧ - سوف يبحث هذا المشروع نواتج بعض السياسات العامة التي استعملت للحد من الفقر. فأنصار السياسات ''الأفقية'' يرون أن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية يمكن حلها باستهداف تلك الفئات العرقية التي هي في مسيس الحاجة إلى العون. وسيدرس هذا المشروع ما إذا كان مثل هذا النهج سيحظى بالنجاح، أو ما إذا كانت هذه السياسات قد تعزز بالفعل الهويات العنصرية، ومن ثم توطد وتديم الاختلافات العرقية التي تستطيع في الأجل الطويل أن تعوق الترابط الاجتماعي. ويجري إعداد مقترح لمشروع.

جماعات الأقليات، والتغير مع مرور الأجيال وتكوين الهوية

٤٨ - سوف يبحث هذا المشروع الصراع الذي تشترك فيه الأقليات من الشباب في مجتمعات متعددة الأعراق. وهذا المشروع يهدف إلى فهم الطريقة التي تتشكل بها عمليات التنمية والتغير الاجتماعي والسياسات العامة وتؤثر على الهويات وتترك أثرها في التهميش الاجتماعي، وعدم المساواة والصراع. ويجري إعداد مقترح لمشروع.

٤٩ - استكملت مخطوطة مستندة إلى وقائع مؤتمر معنون ''الشؤون الإثنية والمساواة والوطن: الدولة والتنمية والهوية في مجتمعات متعددة العرقيات، عقد في كوالالمبور في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وقدمت المخطوطة إلى دار بلغراف ماكميلان للنشر.

زاي - نوعا الجنس والتنمية

٥٠ - فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، جرى ضم المشاريع بشأن نوعي الجنس في هذا البرنامج الجديد. وتعتبر التفاوتات في المساواة بين نوعي الجنس في السلطة سمة دائمة ومكملة

في العالم المعاصر ومؤسساته، سواء في الأسواق والتدفقات الاقتصادية الكلية؛ والدول، والأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية؛ أو المجال الحميمي للأسرة والأسرة المعيشية والمجتمع المحلي.

٥١ - وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، استلزم المجال الأساسي للعمل في إطار هذا البرنامج نشر وتوزيع تقرير السياسة العامة الذي يعده المعهد بشأن نوعي الجنس والتنمية. وقد أعد أيضا مشروعان جديدان.

المساواة بين الجنسين، النضال من أجل تحقيق العدالة في عالم لا يتصف بالمساواة

٥٢ - خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، نشر تقرير: **المساواة بين الجنسين: النضال من أجل تحقيق العدالة في عالم لا يتصف بالمساواة**، باللغات الإسبانية والانكليزية والفرنسية والعربية، كما نشرت ١٥ ورقة بحث في مناسبات شتى[١١]. ولا تزال النسخة الروسية من التقرير قيد الإعداد. وقد أُصدرت النسخة الانكليزية من التقرير بالتوازي مع انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة، في نيويورك، في آذار/مارس ٢٠٠٥. وعقد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مناسبات للنشر في مؤسسة فورد في نيويورك؛ والوكالة السويدية للتنمية الدولية في ستكهولم، والمركز الدولي لبحوث التنمية في أوتاوا، والمعهد الأفريقي للدراسات الجنسانية، كيب تاون، جنوب أفريقيا، والمعهد العالي لدراسات التنمية في جنيف، ومعهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، والكونغرس الأرجنتيني في بوينس آيرس، ودار بلدية باريس. وقدم منسق البحوث أيضا التقرير في مختلف المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات التي تنظم في الخارج.

٥٣ - وقد تضمن تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، كما جاء في عبارات ناقد في إحدى الصحف ''أنه أفضل تحليل نافذ في مجال الاقتصاد السياسي للنضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة''. ويستخدم التقرير حاليا في الدوائر الأكاديمية ووسائط الإعلام ودوائر تقرير السياسات. وقد قوبل بالإشادة به في مجلات مرجعية، ومن بينها ''الصحيفة النسائية الدولية للشؤون السياسية: (International Feminist Journal of Politics) (المجلد ٨، العدد ٣، لعام ٢٠٠٦ و ''المجلة الأوروبية لبحوث التنمية'' (The European Journal of Development Research) (المجلد ١٨، العدد ١ لعام ٢٠٠٦) ومجلة ''السكان والتنمية'' (المجلد ٣١، لعام ٢٠٠٥). وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، يساهم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في إعداد تقرير الأمين العام عن ''دور المرأة في التنمية'' (A/60/162)، وقد ذكر تقرير المعهد المذكور عن البعد الجنساني مرتين في ذلك التقرير. كما ذكر تقرير المعهد عن البعد الجنساني مرة في تقرير

الأمين العام عن ''تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية'' (A/60/165)؛ وفي الوثيقة الختامية التي صدرت عن اجتماع فريق من الخبراء بعنوان ''تعزيز مشاركة المرأة في التنمية من خلال بيئة مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة''. وتشمل تغطية وسائط الإعلام بشأن التقرير ما ورد في صحيفة Neue Zurcher Zeitung الصادرة في ١٦ أيلول/سبتمبر وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) وفي صحيفة Le Courrier (الصادرة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) وفي صحيفة Tribune de Geneve (الصادرة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، وفي صحيفة Clarin (الصادرة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦) وفي صحيفة Buenos Aires Herald (الصادرة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦). كما أن تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مدون على قوائم القراءة بالجامعات في أمريكا الشمالية (جامعة كارلتون (كندا)) وجامعة رايس، وجامعة ولاية تينسي، وجامعة نورث كارولينا، وجامعة واشنطون، وجامعة كاليفورنيا – دافيز (الولايات المتحدة)؛ وفي أوروبا (كلية الدراسات الاقتصادية في لندن، وجامعة شفيلد (المملكة المتحدة)، وجامعة Universita' degli Studi di Bari وجامعة مودينا (إيطاليا)؛ وفي أفريقيا (جامعة عبدان (نيجيريا)، ويستخدم التقرير أيضا في إعداد دورة تدريبية حكومية وطنية بشأن البعد الجنساني والإدارة الرشيدة.

الاقتصاد السياسي والاجتماعي الخاص بأعمال الرعاية

٥٤ - ينتشر مفهوم تقسيم العمل حسب نوعي الجنس في المؤسسات الرئيسية التي تنظم أعمال الرعاية: الأسرة، والسوق والقطاع العام وقطاع الخدمة التطوعية. وتترابط أعمال الرعاية مع الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وغالبا ما تحدد المسؤوليات عن توفير الرعاية دون أجر مدفوع على نوع العمل المأجور الذي يمكن للقائم بالرعاية أن يضطلع به بحيث يقتصر على الوظائف ذات الأجر القليل وعلى قلة من الاعتمادات الخاصة بالحماية الاجتماعية. ويعاني كثير من الأسر والأفراد الذين يحتاجون إلى الرعاية من الفقر بسبب التكاليف المرتبطة بشرائها وتمثل الأشكال المدفوعة الأجر من أعمال الرعاية إلى أن تكون متدنية الوضع ومتدنية الأجر. ويمكن لإضفاء طابع الشرعية على الرعاية - ''بالاعتراف وتقدير قيمتها، حيث لا تعتبر أعمال الرعاية على أنها مفيدة للمجتمع فحسب، بل توضع سياسات لتقدير قيمتها'' - أن يكون وسيلة فعالة لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وهذا البحث يسعى إلى تفهم استجابات السياسة العامة للحاجة إلى خدمات الرعاية ومحركات السياسة العامة.

٥٥ - وأعد مقترح لمشروع وأمكن الحصول على تمويل. وجرى إدماج شبكة بحوث مؤلفة من أفرقة بحوث وطنية وفريق استشاري دولي. وكان من المقرر تنظيم أول حلقة عمل بشأن المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

السياسات المرتكزة على الدين والمساواة بين الجنسين

٥٦ - سوف يستكشف المشروع الآثار الاجتماعية والسياسية للدين مع افتراض أداء أدوار عامة وسياسية بارزة موضع خلاف، وخصوصا فيما يختص بالتعددية الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وقد أُنجز بحث مقترح وبدأت الاتصالات مع جهات مانحة محتملة.

رابعا - الأعمال الاستشارية

٥٧ - كثيرا ما تتم دعوة موظفي المعهد إلى القيام بطائفة من المهام الاستشارية لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمعاهد البحثية والجامعات. وتتيح هذه الأنشطة للمعهد فرصا يستطيع من خلالها تقديم مساهمات مهمة في طرائق التفكير لدى المؤسسات والمجموعات الأخرى، وما تقوم به من برامج استنادا إلى الخبرة الفنية الذاتية للمعهد والنتائج البحثية التي يتم التوصل إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع موظفو المعهد بأنشطة في مجال الاستشارية والخبرة الاستشارية في حوالي ١٠٠ مناسبة.

خامسا - التوعية: المطبوعات والنشر

٥٨ - يقوم المعهد، من خلال أنشطة التوعية، بإبلاغ نتائج بحوثه إلى الأوساط الأكاديمية؛ ومقرري السياسات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي؛ والمجتمع المدني والقطاع غير الحكومي؛ ووسائط الإعلام العامة والمتخصصة، ويستخدم المعهد طائفة من النواتج ذات الصلة باهتمامات جمهور من المتلقين يزداد اتساعا، ويتيح لهم فرص الاطلاع عليها، وتتمثل النواتج الرئيسية في ما يتم نشره داخليا، والمنشورات المشتركة مع ناشرين معروفين دوليا، وموقع المعهد على شبكة الإنترنت.

٥٩ - وأصدر المعهد ٩٩ منشورا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛ و ١٥ كتابا[١٢]، و ٤٨ ورقة برنامجية[١٣] و ١٥ ورقة لدراسات المناسبات[١٤] وأربعة تقارير (تقرير واحد في كل من اللغات الإسبانية والانكليزية والفرنسية والعربية)[١٥] و ١١ موجزا بشأن البحوث والسياسات (ثلاثة موجزات بالانكليزية وأربعة موجزات بالفرنسية وأربعة موجزات

بالإسبانية)[١٦]، وأصدر عددين من نشرة ''أخبار المؤتمرات''[١٧] وثلاثة أعداد من نشرة ''أخبار معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية'' (عدد باللغة الانكليزية وعدد باللغة الفرنسية وعدد باللغة الإسبانية)[١٨]، وأصدر وثيقة تتضمن جدول أعمال بحوثه (انظر الحاشية ١).

٦٠ - ووزعت نتائج البحوث من خلال منشورات المعهد؛ في قوائم عناوين بريدية مستهدفة إلى طائفة عريضة من الفئات المعنية؛ ومن خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها المعهد ومؤسسات أخرى؛ في مقالات ومقابلات في صحف متخصصة ومنافذ عامة لوسائط الإعلام؛ ومن خلال مشاركة موظفي المعهد في المناسبات والأحداث العامة وعن طريق الموقع الشبكي للمعهد على الإنترنت.

٦١ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، بدأ المعهد موقعا شبكيا بعد إعادة تطويره (www.unrisd.org) - ''وهو الصيغة الرابعة تصدر للموقع منذ عام ١٩٩٦. ويشتمل هذا الموقع على معالم جديدة، مثل برامج التغذية باستخدام الخدمة اللاسلكية الساتلية ولديه تصميم بياني جديد. وتبين إحصاءات الموقع الشبكي أن متوسط عدد الزوار للموقع في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، على التوالي، هو ٤٠٧ ٢٣ زائرا كل شهر و ٣٥٥ ٣٠ زائرا كل شهر. ومما يبعث على الارتياح بصفة خاصة تلك البيانات بشأن أعداد الوثائق كاملة النصوص المطلع عليها، التي ازدادت إلى ٧٨٠ ١٣٣ وثيقة في عام ٢٠٠٥. وهذا الرقم الخاص بتنزيل الوثائق تحقق في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٦، حيث بلغ الرقم الإجمالي لتنزيل الوثائق في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ما يتجاوز ٢٠٠ ٠٠٠ وثيقة. وقُدم عبر البريد الإلكتروني ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ منشور إلى المستعملين الذين اختاروا هذه الوسيلة. وفي المتوسط، كان يتم إرسال ١٠ رسائل تنبيه بالبريد الإلكتروني كل شهر. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كان هناك ٥٢٠ ٤ مشتركا مسجلا في خدمة المعهد الخاصة برسائل التنبيه عن طريق البريد الإلكتروني وارتفع هذا العدد إلى ٦٥١ ٧ مشتركا بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٦٢ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قام المعهد بنشر ٢٨ ٠٠٠ منشور على ٧٤ مناسبة في ٣٥ بلدا حول العالم. وشكلت هذه فرصا هامة لتعزيز رؤية المعهد في المناسبات الدولية والمحلية المستهدفة بعناية.

٦٣ - وسيراعى في الاستراتيجية التي يتبعها المعهد مستقبلا بخصوص النشر، التوصية الخاصة بتقييم عام ٢٠٠٦ بأن يتم تعزيز هذه الأنشطة بغية تحسين الأداء. فهناك العديد من المجالات

الأساسية يجري تناولها في الاستراتيجية الجديدة، ومن بينها اتخاذ إجراءات رسمية للتوعية تكون مكيفة مع الدوائر المعنية المحددة؛ وزيادة تواتر نشر موجزات البحوث والسياسات؛ والاستناد إلى نجاح التوعية عن طريق الموقع الشبكي للمعهد على الإنترنت؛ وتعزيز التعاون مع دور النشر المشاركة ومواصلة بذل الجهود لجعل الكتب أيسر منالا؛ وانتشار ''أخبار معهد الأمم المتحدة لدراسات البحوث الاجتماعية''؛ واستخدام الأقراص المدمجة بذاكرة للقراءة فقط (CD-Roms) آلية معتادة للنشر؛ وتصميم وتنفيذ استراتيجية اتصال فيما يتعلق بتقرير المعهد في عام ٢٠٠٩ بشأن الفقر؛ وإعادة النظر في القوائم البريدية للمعهد لتحقيق الاتساق وتنفيذ أنظمة لضمان مقومات البقاء في الأجل الطويل؛ وتحسين نظام التتبع والمتابعة وجمع البيانات دعما لاحتياجات الإبلاغ وإعداد التقارير المستندة إلى الأدلة، مع التركيز على المنجزات والمساهمات.

سادسا – مساعدو شؤون البحوث والمتدربون

٦٤ – يشارك شباب الباحثين في برامج عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية كمساعدين لشؤون البحوث ومتدربين، فيقضي المتدربون في المعهد فترة تتراوح بين شهرين و ٣ أشهر (في المتوسط)، ومساعدو شؤون البحث فترة أقصاها سنتان. وهم يساعدون منسقي البحوث في وضع مقترحات المشاريع وجمع البيليوغرافيا المشروحة والبيانات وتنظيم الحلقات الدراسية البحثية والمؤتمرات. وكذلك قاموا في السنتين الأخيرتين بتأليف ورقات بحث أو شاركوا في تأليفها، وأعدوا لمؤتمرات وقدموا التقارير عنها وشاركوا فيها، واضطلعوا بأعمال ترجمة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم في عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أكثر من ٣٠ من مساعدي شؤون البحوث والمتدربين من إسبانيا وأستراليا وألمانيا وأنغولا وأوغندا وإيطاليا والبرازيل وبولندا وبوليفيا وتشاد والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا وكولومبيا والمغرب والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة.

سابعا – الحالة المالية

٦٥ – بلغ مستوى التمويل الأساسي الذي تلقاه المعهد لعام ٢٠٠٥ ما إجماليه ٦٩٥ ٦٤٥ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة وتشير التقديرات إلى أنه سيصل في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٠٠ ٨٠١ ٢ دولار. ويتبين عند مقارنة التمويل الأساسي لعام ٢٠٠٥ بمستواه في عام ٢٠٠٤ حدوث ارتفاع قدره ٨٨٧ ٢٠٤ دولارا، ويُنتظر أن يستمر الارتفاع فيزيد التمويل في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٥ بمقدار ١٠٥ ١٥٦ دولارات. وتتمثل

الإيرادات الأساسية في تبرعات قدمتها ٦ حكومات في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. كما تلقى المعهد مساهمات من الجماعة الأوروبية، ومن حكومات ووكالات ومؤسسات دولية بهدف تمويل مشاريع مختلفة. وانخفض مستوى هذا التمويل من ٥٦٠ ٤٣٨ ١ دولارا في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٨٨ ٨٨١ دولارا في عام ٢٠٠٥، بينما بلغ حجم التمويل المعقود والمستحق السداد في عام ٢٠٠٦ مبلغ ٠٠٠ ٢٧٥ ١ دولار. وكان المساهمان الرئيسيان في التمويل الأساسي هما السويد والمملكة المتحدة، حيث عقدا تبرعات لمدة ثلاث سنوات. وتلقى المعهد مساهمات سنوية لتمويل أنشطته الأساسية من سويسرا وفنلندا والمكسيك والنرويج. ولم تسهم الدانمرك في التمويل الأساسي بعد عام ٢٠٠٤. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قدم كذلك كل من السويد وسويسرا التمويل للمشاريع بينما قُدمت مساهمات رئيسية لتمويل مشاريع محددة من الجماعة الأوروبية والمركز الدولي لبحوث التنمية (كندا) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤسسة فورد ومؤسسة الأمم المتحدة.

٦٦ - وتشير الأرقام المجمعة المقدمة في الجدول الوارد أدناه إلى أن إجمالي التمويل الذي تلقاه معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٦ قُدر بمبلغ ٤٠٧٦٨٠٠ دولار وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٦ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٥ و ٥ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٤.

تمويل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦ (أرقام تقديرية)
التمويل الأساسي	٨٠٨ ٤٤٠ ٢	٦٩٥ ٦٤٥ ٢	٨٠٠ ٨٠١ ٢
المشاريع	٥٦٠ ٤٣٨ ١	٨٨٨ ٨٨١	٠٠٠ ٢٧٥ ١
الإجمالي	٣٦٨ ٨٧٩ ٣	٥٨٣ ٥٢٧ ٣	٨٠٠ ٠٧٦ ٤

الحواشي

(١) UNRISD *Social Development Research at UNRISD 2005-2009* Geneva 2006.

(٢) ستة كتب: Giovanni Andrea Cornia (ed,) Shahra Razavi and Shireen Hassim (eds,) Massoud Karshenas and Valentine M, Moghadam (eds,) Maureen Mackintosh and Meri Koivusalo (eds,) Olli Kangas and Joakim Palme (eds,) and Huck-ju Kwon (ed؛ وخمس ورقات برنامجية عن موجز البحوث والسياسات رقم ٥.

(٣) ورقات برنامجية عن السياسات والتنمية الاجتماعية، أرقام ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٠. السياسات والتنمية الاجتماعية (أرقام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥).

(٤) ورقتان برنامجيتان عن السياسات والتنمية الاجتماعية، رقما ٢٧ و ٢٩.

(٥) ثلاثة كتب: Niraja Gopal Jayal Yusuf Bangura (ed,) and Florian Bieber; ، وورقات برنامجية عن التنمية والإدارة وحقوق الإنسان أرقام ٢٠ و ٢٢ و ٢٤، and *Conference News* No, 16.

(٦) ورقات برنامجية عن التكنولوجيا والأعمال التجارية والمجتمع، أرقام ١٥ و ١٦ و ١٨.

(٧) الورقة البرنامجية رقم ١ عن الأسواق والأعمال التجارية والأنظمة.

(٨) *Funding Social Change* (عدد خاص من صحيفة *Development*).

(٩) ورقتان برنامجيتان عن المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، رقما ١٧ و ١٨؛ وموجز البحوث والسياسات رقم ٦.

(١٠) ورقات برنامجية عن المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، أرقام ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧.

(١١) ورقات غير دورية عن الشؤون الجنسانية، من ١ إلى ١٥ (انظر الحاشية ١٤)..

(١٢) كتب

–Giovanni Andrea Cornia (ed,) *Pro-Poor Macroeconomics: Potential and Limitations* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–Yusuf Bangura and George Larbi (eds,) *Public Sector Reform in Developing Countries: Capacity Challenges to Improve Services* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–Niraja Gopal Jayal *Representing India: Ethnic Diversity and the Governance of Public Institutions* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–Yusuf Bangura (ed,) *Ethnic Inequalities and Public Sector Governance* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–Shahra Razavi and Shireen Hassim (eds,) *Gender and Social Policy in a Global Context: Uncovering the Gendered Structure of "the Social"* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–*Funding Social Change* special issue of the journal *Development* vol, 49 No, 2 June 2006,

–Peter Utting *Reclaiming Development Agendas* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–Florian Bieber *Post-War Bosnia: Ethnicity Inequality and Public Sector Governance* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–Massoud Karshenas and Valentine M, Moghadam (eds,) *Social Policy in the Middle East: Economic Political and Gender Dynamics* UNRISD/Palgrave Macmillan 2006,

–Maureen Mackintosh and Meri Koivusalo (eds,) *Commercialization of Health Care: Global and Local Dynamics and Policy Responses* UNRISD/Palgrave Macmillan 2005,

–K, B, Ghimire (ed,) *Civil Society and the Market Question* UNRISD/Palgrave Macmillan 2005,

–Yusuf Bangura and Rodolfo Stavenhagen (eds,) *Racism and Public Policy* UNRISD/Palgrave Macmillan 2005,

–Olli Kangas and Joakim Palme (eds,) *Social Policy and Economic Development in the Nordic Countries* UNRISD/Palgrave Macmillan 2005,

–Ashok Swain (ed,) *Education as Social Action: Knowledge Identity and Power* UNRISD/Palgrave Macmillan 2005,

–Huck-ju Kwon (ed,) *Transforming the Developmental Welfare State in East Asia* UNRISD/Palgrave Macmillan 2005,

(١٣) ورقات برنامجية عن المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

No, 27 Heikki Patomäki *Global Tax Initiatives: The Movement for the Currency Transaction Tax* forthcoming December 2006,

No, 26 Nelson J, V, B, Querijero and Ronnie V, Amorado *Transnational Civil Society Movements: The State of Anticorruption Efforts* August 2006,

No, 25 Wendy Harcourt *The Global Women's Rights Movement: Power Politics around the United Nations and the World Social Forum* August 2006,

No, 24 Marco Giugni Marko Bandler and Nina Eggert *The Global Justice Movement: How Far Does the Classic Social Movement Agenda Go in Explaining Transnational Contention*? June 2006,

No, 23 Catherine Agg *Trends in Government Support for Non-Governmental Organizations: Is the "Golden Age" of the NGO Behind Us?* June 2006,

No, 22 Alejandro Bendaña *NGOs and Social Movements: A North-South Divide?* June 2006,

No, 21 Donatella della Porta *The Social Bases of the Global Justice Movement: Some Theoretical Reflections and Empirical Evidence from the First European Social Forum* December 2005,

No, 20 Murat Yilmaz *Le commerce équitable* December 2005,

No, 19 Kléber B, Ghimire *The Contemporary Global Social Movements* August 2005,

No, 18 Mario Pianta *UN World Summits and Civil Society: The State of the Art* August 2005,

No, 17 Constanza Tabbush *Civil Society in United Nations Conferences: A Literature Review* August 2005,

No, 16 María Pilar García-Guadilla *Environmental Movements Politics and Agenda 21 in Latin America* August 2005,

No, 15 Cyril I, Obi *Environmental Movements in Sub-Saharan Africa: A Political Ecology of Power and Conflict* January 2005,

ورقات برنامجية عن الديمقراطية والإدارة وحقوق الإنسان

No, 24 Abdul Raufu Mustapha *Ethnic Structure Inequality and Governance of the Public Sector in Nigeria* November 2006,

No, 23 Devesh Kapur and Pratap Bhanu Mehta *The Indian Parliament as an Institution of Accountability* January 2006,

No, 22 Wolf Linder and Isabelle Steffen *Ethnic Structure Inequality and Governance of the Public Sector in Switzerland* January 2006,

No, 21 Thandika Mkandawire *Disempowering New Democracies and the Persistence of Poverty* January 2006,

No, 20 Khoo Boo Teik *Ethnic Structure Inequality and Governance in the Public Sector: Malaysian Experiences* December 2005,

No, 19 Attila Ágh Gabriella Ilonszki and András Lánczi *Economic Policy Making and Parliamentary Accountability in Hungary* November 2005,

No, 18 Francis Akindès and Victor Tapanou *Le contrôle parlementaire de l'action gouvernementale en République du Bénin: une lecture sociologique* October 2005,

No, 17 Zdenka Mansfeldová *Economic Policy Making and Parliamentary Accountability in the Czech Republic* October 2005,

ورقات برنامجية عن الهويات والصراع والتجانس

No, 11 Christopher Cramer *Inequality and Conflict: A Review of an Age-Old Concern* October 2005,

ورقات برنامجية عن السياسات والتنمية الاجتماعية

No, 30 Elisabete Inglesi with Ana Lucia Weinstein Celi Denise Cavallari Octavio Valente Junior and Glaury Coelho *Implications of World Bank Financing for NGO and CBO Responses to HIV/AIDS in the South and Southeast of Brazil* [Portuguese version] forthcoming December 2006,

No, 29 María Angélica Alegría Calvo and Eugenio Celedón Cariola *Historia del sector sanitario chileno: de la gestión estatal hasta el proceso de privatización* forthcoming December 2006,

No, 28 Joseph Tumushabe *The Politics of HIV/AIDS in Uganda* August 2006,

No, 27 Laila Smith *Neither Public Nor Private: Unpacking the Johannesburg Water Corporatization Model* May 2006,

No, 26 Sandhya Srinivasan and Mini Sukumar *Liberalization and HIV in Kerala* April 2006,

No, 25 Olli E, Kangas *Pensions and Pension Funds in the Making of a Nation-State and a National Economy* March 2006,

No, 24 Carole J, L, Collins *Mozambique's HIV/AIDS Pandemic: Grappling with Apartheid's Legacy* February 2006,

No, 23 *Targeting and Universalism in Poverty Reduction* Thandika Mkandawire December 2005,

No, 22 Huck-ju Kwon *Transforming the Developmental Welfare State in East Asia* September 2005,

No, 21 Eliza W, Y, Lee *The Politics of Welfare Developmentalism in Hong Kong* August 2005,

No, 20 Manuel Barahona Ludwig Güendel y Carlos Castro *Política social y reforma social "a la tica": Un caso paradigmático de heterodoxia en el contexto de una economia periférica* August 2005,

No, 19 Susy Giullari and Jane Lewis *The Adult Worker Model Family Gender Equality and Care: The Search for New Policy Principles and the Possibilities and Problems of a Capabilities Approach* April 2005,

No, 18 Nicola Yeates *"Globalization" and Social Policy in a Development Context: Regional Responses* April 2005,

ورقات برنامجية عن التكنولوجيا والأعمال التجارية والمجتمع

No, 18 Atul Sood and Bimal Arora *The Political Economy of Corporate Responsibility in India* November 2006,

No, 17 Momar-Coumba Diop *Technologies Power and Society: An Overview* September 2005,

No, 16 Contributors: Manuel Riesco Gustavo Lagos and Marcos Lima *The "Pay Your Taxes" Debate: Perspectives on Corporate Taxation and Social Responsibility in the Chilean Mining Industry* September 2005,

No, 15 Peter Utting *Rethinking Business Regulation: From Self-Regulation to Social Control* September 2005,

ورقات برنامجية عن الشواغل المهيمنة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

No, 11 John Toye and Richard Toye *The World Bank as a Knowledge Agency* November 2005,

No, 10 Andrea Cornwall and Karen Brock *Beyond Buzzwords: "Poverty Reduction" "Participation" and "Empowerment" in Development Policy* November 2005,

No, 9 Norman Girvan *The Search for Policy Autonomy in the South: Universalism Social Learning and the Role of Regionalism* October 2005,

No, 8 Jan Aart Scholte *The Sources of Neoliberal Globalization* October 2005,

No, 7 John Quiggin *Interpreting Globalization: Neoliberal and Internationalist Views of Changing Patterns of the Global Trade and Financial System* October 2005,

No, 6 Roy Culpeper *Approaches to Globalization and Inequality within the International System* October 2005,

No, 5 Albert Berry *Methodological and Data Challenges to Identifying the Impacts of Globalization and Liberalization on Inequality* October 2005,

No, 4 Solon L, Barraclough *In Quest of Sustainable Development* September 2005,

ورقات برنامجية عن الأسواق والأعمال التجارية والأنظمة

No, 1 Peter Utting and Ann Zammit *Beyond Pragmatism: Appraising UN-Business Partnerships* October 2006,

(١٤) ورقات صدرت في مناسبات خاصة عن الشؤون الجنسانية

No, 15 Maxine Molyneux and Shahra Razavi *Beijing Plus 10: An Ambivalent Record on Gender Justice* March 2006,

No, 14 Le Anh Tu Packard *Gender Dimensions of Viet Nam's Comprehensive Macroeconomic and Structural Reform Policies* February 2006,

No, 13 Onalenna Doo Selolwane *Gendered Spaces in Party Politics in Southern Africa: Progress and Regress since Beijing 1995* February 2006,

No, 12 Elissa Braunstein *Foreign Direct Investment Development and Gender Equity: A Review of Research and Policy* January 2006,

No, 11 Keiko Yamanaka and Nicola Piper *Feminized Migration in East and Southeast Asia: Policies Actions and Empowerment* December 2005,

No, 10 Binaifer Nowrojee *"Your Justice Is Too Slow": Will the ICTR Fail Rwanda's Rape Victims?* November 2005,

No, 9 Gita Sen *Neolibs Neocons and Gender Justice: Lessons from Global Negotiations* September 2005,

No, 8 Jo Beall *Decentralizing Government and Centralizing Gender in Southern Africa: Lessons from the South African Experience* August 2005,

No, 7 Celestine Nyamu-Musembi *For or Against Gender Equality? Evaluating the Post-Cold War "Rule of Law" Reforms in Sub-Saharan Africa* August 2005,

No, 6 Monica Boyd and Deanna Pikkov *Gendering Migration Livelihood and Entitlements: Migrant Women in Canada and the United States* July 2005,

No, 5 Amrita Basu *Women Political Parties and Social Movements in South Asia* July 2005,

No, 4 Deniz Kandiyoti *The Politics of Gender and Reconstruction in Afghanistan* February 2005,

No, 3 Éva Fodor *Women at Work: The Status of Women in the Labour Markets of the Czech Republic Hungary and Poland* February 2005,

No, 2 Ching Kwan Lee *Livelihood Struggles and Market Reform: (Un)making Chinese Labour after State Socialism* February 2005,

No, 1 Carmen Diana Deere *The Feminization of Agriculture? Economic Restructuring in Rural Latin America* February 2005,

(١٥) تقارير

UNRISD *Gender Equality: Striving for Justice in an Unequal World* 2005,

UNRISD *Egalité des sexes: en quête de justice dans un monde d'inégalités* 2005,

UNRISD *Igualdad de género: la lucha por la justicia en un mundo desigual* 2006,

UNRISD *Gender Equality: Striving for Justice in an Unequal World* (Arabic edition) 2006,

(١٦) **ملخصات البحوث والسياسات**

No, 6 *UN World Summits and Civil Society Engagement* December 2006,

No, 5 *Transformative Social Policy: Lessons from UNRISD Research* October 2006,

No, 4s *Reforma agraria e igualdad de género* February 2006,

No, 4f *Réformes foncières et égalité des sexes* February 2006,

No, 4 *Land Tenure Reform and Gender Equality* December 2005,

No, 3f *Politiques de technocrates et contrôle démocratique* May 2005,

No, 3s *Formulación tecnocrática de las políticas y rendición de cuentas en regímenes democráticos* May 2005,

No, 2f *Le développement social et la "révolution de l'information"* May 2005,

No, 2s *El desarollo social y la "revolución de la información"* May 2005,

No, 1f *Responsabilité sociale et encadrement juridique des sociétés commerciales* April 2005,

No, 1s *Responsabilidad social y regulación de las empresas* April 2005,

(١٧) نشرات ''أنباء المؤتمرات''

No, 16 *Ethnic Inequalities and Public Sector Governance* (Report of the International Conference organized by UNRISD the United Nations Development Programme Latvia and the Latvian Ministry of Integration 25-27 March 2004 Riga) 2006,

No, 15 *Understanding Informational Developments: A Reflection on Key Research Issues* (Report of the UNRISD Workshop 26-27 September 2003 Geneva) 2005,

(١٨) *UNRISD News* No, 27 March 2005; *UNRISD Infos* No, 27 March 2005; *UNRISD Informa* No, 27 March 2005.